

واقع حقوق الانسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية من وجهة نظر الطلبة

## Human Rights Status in Jordanian Higher Education Institutions as Perceived by Students

سلطان القرعان، وهاشم الطويل\*

Sultan Alqaraan & Hashem Al-Taweel

\*قسم الاعلام والدراسات الاستراتيجية، كلية الآداب، جامعة الحسين بن طلال، الأردن

بريد الالكتروني: squraan\_375@yahoo.com

تاريخ التسليم: (٢٠١٠/٩/١٤)، تاريخ القبول: (٢٠١١/١٢/٢٢)

### ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع حقوق الإنسان، ومدى ممارسة هذه الحقوق في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، ودور هذه المؤسسات في نشرها، والكشف عن العلاقة بين الممارسة وإسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وفيما إذا اختلفت هذه العلاقة باختلاف الجنس، والتخصص العلمي، والمعدل التراكمي. ولتحقيق أهداف الدراسة، وزعت أداة الدراسة على (٥٣٧) طالباً وطالبة، وتم اختيارهم باستخدام طريقة العينة متعددة المراحل، حيث طُبق عليهم مقياسان: أحدهما يقيس ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، والآخر يقيس مدى إسهام هذه المؤسسات في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وذلك بعد التأكد من دلالات الصدق والثبات. وأظهرت النتائج أن مدى ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي متوسطة، في حين كان إسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان قليلة، إضافة إلى وجود علاقة ارتباطية طردية دالة إحصائياً بين الممارسة والإسهام. كما أوضحت النتائج أن ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي قادرة على التنبؤ بإسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

**الكلمات الدالة:** الأردن، مؤسسات التعليم العالي، حقوق الإنسان.

### Abstract

This study aims at investigating the status and practice of human rights in the Jordanian higher education institutions. The study also sheds light on the role of such institutions in spreading the culture of human rights. It also measures the differences between the practice and the contribution of the spreading of human rights culture in terms of gender,

major field, and G.P.A. (Grade Point Average). To these ends, 537 volunteer students participated in this study. The subjects were chosen via a multiple-level sample. Two tools whose reliability and validity were verified were used. The first tool measures the practice of human rights, whereas the second addresses the contribution of such institutions to the spreading of the human rights culture. Results showed that the practice of human rights in the Jordanian higher education institutions is moderate while its contribution to the spreading of the human rights culture is low. Besides, a statistically significant positive correlation has been found between these two variables (practice & contribution). Results have also shown that the real practice of human rights in the higher education institutions has been found useful in predicting its contribution to the spreading of human rights culture, in general.

**Key words:** Higher Education Institution, Human Rights, Jordan

#### المقدمة

لا تقتصر حقوق الإنسان ونشر ثقافته على تعليم معارف، وتصورات حولها، بقدر ما تهدف إلى ترسيخ القيم، والسلوك، والممارسة لتلك الحقوق، حيث أن الإهتمام بالجانب المعرفي لا يُعد هدفاً في حد ذاته، بل تتعداه إلى تربية قيومية، تتوجه أساساً إلى قناعات الفرد وسلوكياته، من أجل ممارسة هذه الحقوق، إيماناً واعترافاً بها كحقوق للآخرين، واحترامها كمبادئ ذات قيم عليا، بهدف تكوين شخصية الفرد (الكتبي، ٢٠٠٧، ص ١٦١-١٦٢).

ولا يمكن الإدعاء أن تدريس حقوق الإنسان كاف، لوجود ثقافة حقوقية في المجتمع، بل لا بُد من ممارستها واحترامها، بحيث يرتبط تدريسها بالقدرة على تطبيقها، وتنمية الحس الإنساني وتعميق الوعي بها، ويتطلب هذا العمل على تعليم الحقوق؛ لتشمل جميع مراحل التعليم الأساسي، والثانوي، والجامعي كل حسب مستواه (نوفل، ٢٠٠٧، ص ٨).

وتهدف المؤسسات التعليمية إلى تغيير العقول والممارسات، باعتبارها الطريق الأمثل؛ لتجاوز الطابع النخبوي لحقوق الإنسان، وجعلها ثقافة مجتمعية واسعة الانتشار، بحيث تضمن للمجتمع نماءه، وتطوره، لمواجهة مستجدات المجتمعات المتقدمة، كما أنها تُعد من أدوات التنشئة السياسية، والاجتماعية التي بوساطتها، تعيد الثقافة إنتاج ذاتها، من خلال اكتساب المعرفة السياسية، والاجتماعية، وعادات التفكير، والسلوك التي تشكل رموز الثقافة السياسية ومعتقداتها. ومن أجل إحداث التغيير، والتطوير الثقافي المنشود، فلا بُد من تنشئة مخطط لها بوساطة جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، بحيث يقع على عاتقها مسؤولية نشر ثقافة حقوق الإنسان، من خلال التعليم، وطرح برامج توعوية، تُسهم في معرفة الطلبة بحقوقهم

وواجباتهم. وهذا يعني أن مؤسسات التعليم العالي، ذات أثرٍ فاعلٍ في الثقافة العامة، والثقافة السياسية بشكل خاص، إذا ما أردنا المحافظة على الثقافة القديمة، أو تغييرها أو خلق ثقافة جديدة.

### الإطار النظري

تعرض الدستور الأردني، باعتباره الوثيقة المرجعية في المنظومة القانونية الأردنية إلى الحقوق السياسية والمدنية، من خلال الفصل الثاني، الذي جاء في فصل حقوق الأردنيين وواجباتهم، كما أورد الدستور بعض النصوص التي تناولت حقوق الإنسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة (الدستور الأردني، المواد ٥-٢٣). حيث يرى العديد من الباحثين أن هذه النصوص جاءت على سبيل الحصر وليس التعميم، بحيث لا يوجد نص على الإلتزام بحقوق الإنسان بشكل عام، في حين جاءت هذه النصوص خاصة بالأردنيين فقط، إضافة إلى أن هذه النصوص مقيدة بحدود القانون، وبدلاً من أن يكرس القانون ممارسة تلك الحقوق عبر تنظيمها، جاء ليفرض قيوداً لم يكن واضح الدستور يقصدها (صويص، ١٩٩٧، ص ٤٦-٤٧).

وقد جاء الميثاق الوطني، ليؤكد الحقوق الأساسية للمواطن الأردني، حيث جاء معظمها كنصوص مباشرة تدعو إلى الإلتزام بحقوق الإنسان المعترف بها دولياً وإنسانياً (بركات، ١٩٩٨، ص ٢٢-٢٣). كما جاءت الأجندة الوطنية مستندة إلى الدستور الأردني، لتؤكد ما جاء به من حقوق، والتركيز على التزام أجهزة الدولة كافة بضمان حرية العمل السياسي، عن طريق حماية حرية الأفراد والجماعات في العمل السياسي. كما أكدت وثيقة الأردن أولاً ما جاء في الوثائق السابقة من الإلتزام بحقوق الإنسان، ونصت على تعميق النهج الديمقراطي، بما في ذلك رفع سقف الحريات العامة التي كفلها الدستور، والقوانين المرعية، والقيام بحملات توعوية مبكرة، لضمان مشاركة شعبية في الانتخابات، من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان (وثيقة الأردن أولاً).

ويُعد الأردن من أوائل الدول التي انضمت إلى العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية، والسياسية، والحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، كما صادقت على معظم الإتفاقيات الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان. في حين تحفظ على بعض مواد اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (عبيدات، ٢٠٠٦).

وقد شارك الأردن في وضع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والمصادقة عليها، وفي صياغة بعض الإتفاقيات الإقليمية، وتوقيعها كإعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام، وميثاق الطفولة العربي.

ونشرت الحكومة الأردنية عام ٢٠٠٦م مجموعة من الإتفاقيات الدولية التي تتعلق بحقوق الإنسان في الجريدة الرسمية، وبذلك أصبحت جزءاً من القوانين الأردنية (المركز الوطني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٦)، وتُعد المواثيق الدولية جزءاً من أحكام القانون الدولي ذات الصلة الإلزامية من وجهة نظر دولية، حيث أن قبول الدول بأحكام هذه المواثيق يُعد تنازلاً طوعياً منها

عن جزء من السيادة لصالح هذه الأحكام عالمية الطابع. كما نص الدستور الأردني في المادة (٣٣) على أن "المعاهدات والإتفاقيات التي يترتب عليها تحميل خزانة الدولة شيئاً من النفقات، أو مساس حقوق الأردنيين العامة أو الخاصة، لا تكون نافذة إلا إذا وافق مجلس الأمة عليها، ولا يجوز في أي حال أن تكون الشروط السرية في معاهدة أو اتفاق ما مناقضة للشروط العلنية". ولتكون الموائيق الدولية لحقوق الإنسان والموقع عليها من المملكة الأردنية الهاشمية نافذة، فإنه لا بد من موافقة مجلس الأمة عليها، وتوقيع جلالة الملك ومصادقته عليها، ومرور ثلاثين يوماً على نشرها في الجريدة الرسمية، إلا إذا ورد نص آخر بالنسبة لسريانها. هذا ولم يُحدد الدستور الأردني موقع الإتفاقية الدولية، ومكانتها بالنسبة للقانون الوطني، خاصة في حالة التعارض، وذلك على الرغم من أن محكمة التمييز أقرت في قرارها رقم ٨٢/٣٢ الصادر في ١٩٨٢/٢/٢٦ أن للمعاهدات الدولية أولوية على القانون المحلي، ما لم ينطو على تعرض النظام العام للخطر (خضر، ١٩٩٧، ص ٧٥-٨٢).

وعلى الرغم من أن هناك بعض العراقيل التي واجهت تاريخ الحياة السياسية في الأردن، والتي زادت من جدلية التقدم والتراجع، إلا أنه وبشكل عام نلاحظ أن عام ١٩٨٩ كان نقطة بداية الإنفراج الديمقراطي، وقد تحققت إنجازات ملموسة قياساً بما كان عليه وضع حقوق الإنسان في المراحل السابقة، ويُلاحظ ذلك من خلال الموائيق الوطنية الأردنية كالميثاق الوطني، والأجندة الوطنية، ووثيقة الأردن أولاً. وقد جاءت هذه الوثائق نتيجة توجيهات ملكية، لتشكيل لجان من أجل صياغة برامج، وخطط مستقبلية، وإصلاحات قانونية، وضمانات أفضل لحقوق الإنسان (العموش، ١٩٩٧، ص ١٠٥-١١١).

هذا ويعتقد الباحثان أن صدور الشريعة الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، ومصادقة كثير من الدول عليها، ليس كافياً للوعي بحقوق الانسان، وممارستها على مستوى الواقع بصورة فعالة، إذ ما زال المجتمع الأردني يعاني من ضعف في ثقافة الديمقراطية المبنية على مبادئ حقوق الانسان، الأمر الذي يشكل إحدى معوقات التحول من قبول الآخر، واحترام رأيه على أساس عشائري، أو طائفي، أو حزبي، أو ديني إلى قبوله لكونه إنساناً، ومن هنا فإنه لا يمكن الحديث عن ثقافة حقوق الإنسان إلا بوجود مجتمع يؤمن بالتعددية، واحترام سيادة القانون، والمساواة، والعدل، ونبذ أشكال التمييز، والتعصب، والعنف كافة.

إن التنشئة السياسية والتنشئة الاجتماعية بمعناهما الشامل هما الوسيلة الأساسية التي بواسطتها تعيد الثقافة إنتاج ذاتها، كما أنهما العملية التي يتم من خلالها اكتساب المعارف السياسية، والاجتماعية، وعادات التفكير، والسلوك التي تشكل بصفة عامة رموز الثقافة السياسية ومعتقداتها، وتعد التنشئة المُخططة سبيلاً لا غنى عنه، من أجل خلق ثقافة مبنية على احترام مبادئ حقوق الإنسان، حيث تقوم عملية التنشئة من خلال عدة مؤسسات، منها مؤسسات التعليم العالي التي يقع على عاتقها تعزيز قيم الديمقراطية، وحرية الرأي والتعبير، من خلال النشاطات اللامنهجية مثل مشاركة الطلبة في الندوات، والحوارات الفكرية، ومشاركتهم في انتخابات الجمعيات الطلابية، ومجالس الطلبة، والنوادي الطلابية.

### مؤسسات التعليم العالي وحقوق الإنسان

تحولت وظيفة الجامعة عبر العصور، فقد كانت من أجل التعرف على الدين، والعقيدة، كما في العصور الوسطى، ثم أصبحت من أجل الإنسان ذاته في عصر النهضة، حتى باتت في عصر الثورة مؤسسات للبحث العلمي، والثورة المعرفية، والتفاعل مع المجتمعات، بهدف التعرف إلى إحتياجاتها وتلبيتها (بدوي، ٢٠٠٥، ص ٢٠٣).

ولما كانت الحياة الإجتماعية متغيرة باستمرار، ومتأثرة بالظروف الخارجية، والداخلية في دفع عجلة التقدم والتطور، فإن عليها مواكبة حركة التغيير، المتمثلة في الحياة الإجتماعية العامة، ولأن الجامعة مؤسسة أكاديمية، فإنها تكون أكثر إنفتاحاً على التغييرات الحديثة، إذ تقوم بتدريس أحدث المبتكرات العلمية، والنظريات التربوية، والنفسية، والإجتماعية، حتى بات العديد من علماء الإجتماع، ينظرون إلى الجامعة على أنها إحدى وكالات التغيير الثقافي في المجتمع (خليل، ٢٠٠٦، ص ٤). كما أنها تُعد إحدى وسائل التنمية الثقافية لدى الشباب، وتشكل فترة الدراسة فيها ذروة المرحلة الشبابية، حيث تتشكل خلال هذه الفترة آراء الطلبة واتجاهاتهم، نتيجة وصول نموهم العقلي إلى درجة تؤهلهم للحكم على الأشياء بموضوعية، ومنهجية علمية (جرار، ٢٠٠٠، ص ٥٥-٥٩). ومن هنا باتت على مؤسسات التعليم العالي مسؤولية مواكبة التطور ضمن الإصلاحات السياسية، والتحول نحو الديمقراطية، والعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان للوصول إلى تنمية الشخصية الإنسانية، وازدهارها بأبعادها الوجدانية، والفكرية، والإجتماعية، وتجذير إحساسها بالكرامة، والحرية، والمساواة، والعدل الإجتماعي، والممارسة الديمقراطية (العفيف وحسن، ٢٠٠٧، ص ٢٧).

وأما فيما يتعلق بتدريس حقوق الإنسان في الجامعات الأردنية، فإن معظم هذه الجامعات تُدرس بعض المواد على أساس متطلب اختياري للطلبة، مما أعطى الطالب حرية الإختيار في دراستها، وبالتالي عدم انتشار المعرفة القانونية بتلك الحقوق، ومن هنا فإن واقع تعليم حقوق الإنسان في الجامعات يحتاج إلى المزيد من الجهد والوقت حتى ينضج (نوفل، ٢٠٠٧، ص ١١).

هذا بالإضافة إلى أنه قد لا تُدرس بعض الجامعات حقوق الإنسان، بوصفها مقررات مستقلة إلزامية، لكنها تُفرد مقررات جامعية لحقوق الإنسان، تفتقر إلى المضامين الحقيقية لهذه الحقوق، لا سيما في الجانب القيمي (نوفل، ٢٠٠٧، ص ١٢).

ويلاحظ المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن بعض المخالفات في معايير أسس القبول، على قطاع التعليم العالي الأردني، إذ لا تزال هذه المعايير تحد من إتاحة فرص التعليم نتيجة كثرة حالات الإستثناءات، مما يُعد عملاً تمييزياً. بالإضافة إلى مسألة رفع الرسوم الجامعية، الذي ظل مؤرقاً مستمراً في المجتمع الأردني، الأمر الذي أدى إلى مخالفة فرص المساواة في التعليم العالي، التي قد تكون من نتائجه انتشار ظاهرة العنف الجامعي، التي تزداد بشكل ملحوظ لأسباب عشائرية وجهوية (المركز الوطني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٧، ص ٧٥-٧٦). كما يُؤكد المركز على أهمية معالجة هذه الظاهرة بتعزيز تعليم حقوق الإنسان، ونشر ثقافة الديمقراطية، وفض النزاعات بالطرق السلمية (المركز الوطني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٧، ص ٧٧).

### مشكلة الدراسة

تُعد عملية نشر ثقافة حقوق الإنسان من مسؤوليات مؤسسات التعليم العالي، التي تُعنى بنشرها، والتعريف بمبادئها، وقيمتها، وهذا يتطلب التوافق بين ما يتم تعلمه في هذه المؤسسات من مبادئ وقيم، والممارسة الفعلية لها. لذا فإن هذه الدراسة تسعى إلى معرفة دور مؤسسات التعليم العالي في نشر ثقافة حقوق الانسان من وجهة نظر الطلبة.

### أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في مجالين: أولهما الأهمية العملية المتمثلة في تقديمها نتائج موضوعية لصانعي القرار، والمهتمين بهذا الموضوع، لتعزيز الجوانب الإيجابية ومعالجة الثغرات التي تقف أمام ممارسة حقوق الإنسان، والإسهام في نشرها كثقافة وسلوك بين الأوساط الطلابية، ولمواجهة التغيرات، والتطورات التي تحدث في عالم اليوم، فإنه يتطلب من جميع المؤسسات الرسمية، أو غير الرسمية، السعي لمواكبة التطوير والتحديث، خاصة أن هذا الموضوع يمس جميع أفراد المجتمع جسدياً، ونفسياً، واجتماعياً، وسياسياً، وفي جميع المجالات الحديثة.

وأما الأهمية العلمية لهذه الدراسة فتتمثل في إضافتها جهداً علمياً للجهود المبذولة في هذا المجال، وبيان الدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي كمؤسسات للتنشئة السياسية والاجتماعية، خاصة مع الطرح العالمي لقضايا الإصلاح السياسي، وعمليات التحول الديمقراطي.

### أسئلة الدراسة

تهدف هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما مدى ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية؟
- ما مدى إسهام مؤسسات التعليم العالي الأردنية في نشر ثقافة حقوق الإنسان؟
- ما هي قدرة ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية على التنبؤ بإسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان؟
- هل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، وإسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان؟ وهل تختلف هذه العلاقة باختلاف الجنس، والمستوى التحصيلي، والتخصص؟

### تعريف المصطلحات

**حقوق الإنسان:** جميع الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، المنصوص عليها بالاعلان العالمي لحقوق الانسان، والتي تعتبر مطالب واجبة الوفاء لكل كائن بشري دون تمييز بسبب الجنس، أو الدين، أو العرق، أو اللون، أو النوع.

**ثقافة حقوق الإنسان:** مجموعة من المعارف، والقيم، والمعتقدات، والاتجاهات، والانماط السلوكية، للأفراد تجاه الإنسان، من أجل وجود مطالب واجبة الوفاء بقدرات معينة، يلزم توافرها على أسس أخلاقية لأي إنسان دونما تمييز، على أساس النوع، أو الجنس، أو اللون، أو العقيدة، أو الطبقة، وذلك على قدم المساواة فيما بينهم جميعاً.

**مؤسسات التعليم العالي الأردنية:** الجامعات الحكومية الأردنية التي تمول مالياً من قبل الحكومة وتمنح الدرجات العلمية المختلفة.

### الدراسات السابقة

إن المتتبع لهذا الموضوع، يجد مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت مفهوم حقوق الإنسان من زوايا مختلفة، وسيتم عرض بعضها حسب الترتيب الزمني:

### الدراسات العربية

دراسة مهنا والحوالده (١٩٩٢)، بعنوان: "تصورات طلبة جامعة اليرموك، لممارسة مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المجتمع الأردني"، وهدفت إلى التعرف على مدى ممارسة مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المجتمع الأردني، وأشارت النتائج إلى أن جميع مواد الإعلان العالمي المتفق مع التشريعات الإسلامية والدستور الأردني، أخذت أعلى المتوسطات. ولم توجد فروق دالة إحصائية تُعزى إلى متغيرات: نوع المدرسة، والمستوى الثقافي، ومكان السكن، ودرجة التمسك بحقوق الإنسان، ودرجة المعرفة بحقوق الإنسان، في حين وجدت فروق دالة إحصائية، تُعزى إلى متغير مصدر المعرفة، ولصالح وسائل الإعلام.

دراسة السيد (١٩٩٤)، بعنوان: "واقع حقوق الانسان، والديموقراطية في الوطن العربي على مستوى التعليم العالي، والمعاهد المتخصصة وأفاقه"، وهدفت إلى التعرف على الركائز التي تقوم عليها حقوق الإنسان، وواقع التربية على حقوق الإنسان، والديموقراطية في بعض الجامعات العربية، والمعاهد المتخصصة، ودلت النتائج على أن المناهج في التعليم العالي العربية غير موحدة على مستويي المضامين، ووسائل التطبيق، كما تبين أن الصورة التي تبدي بها مقرر حقوق الانسان في هذه الجامعات، والمعاهد لم تكن كافية، ولا تليى الطموحات.

دراسة رشدان (١٩٩٤)، بعنوان: "حقوق الإنسان في الوطن العربي: الحاضر والمستقبل"، وهدفت إلى مناقشة العوائق والأسباب وتحليلها التي تؤدي الى غياب الاهتمام

بحقوق الإنسان في الوطن العربي، وبيان أهمية المحافظة عليها في البلدان العربية بهدف تحقيق تنمية شاملة، وحقيقية في جميع مجالات الحياة، وأظهرت النتائج أن موضوع حقوق الإنسان في الوطن العربي بأمر الحاجة إلى فهم دقيق، وتحليل مُعمق، وتوعية مميزة أكثر مما هو معمول به، لأن تلك الصورة يكتنفها الغموض، والإبهام، وعدم الوضوح، ويحيط بها التعقيم، والتجاهل في الوطن العربي.

دراسة بركات (١٩٩٨)، بعنوان: "الأحزاب الأردنية وحقوق الإنسان من خلال تحليل مضمون ميثاق الأحزاب الأردنية"، وهدفت إلى التعرف على مدى تمثيل حقوق الإنسان في ميثاق الأحزاب الأردنية، وأشارت النتائج إلى أن نسبة الحقوق الرئيسية المنصوص عليها في ميثاق الأحزاب بلغت (٥٠%)، بينما لم تصل نسبة الحقوق الفرعية إلى (١٩%)، كما حظيت الحقوق الاجتماعية بالنصيب الأكبر من الحقوق الواردة في ميثاق الأحزاب، يليها الحقوق الدولية، والسياسية، أما الحقوق القانونية، والقضائية، فكانت الأقل اهتماماً.

دراسة المشاقبه والصبح (٢٠٠٣)، بعنوان: "نمط ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع الأردني"، وتوصلت الدراسة إلى وجود توافق في توجهات المجتمع الأردني نحو مرجعية حقوق الإنسان، وآلياته، وضمائنه، وأولوياته، ولم توجد أية فروق ذات دلالة إحصائية، تُعزى إلى متغيرات: العمر، والمستوى التعليمي، والديانة، والاتجاه السياسي، في حين وجدت فروق ذات دلالة إحصائية، تُعزى إلى متغير الجنس، ولصالح الإناث، في مجال مرجعية ثقافة حقوق الإنسان، وأولويات أهمية حقوق الإنسان. ومتغير مكان الإقامة، ولصالح المقيمين في المخيم في مجال أولوية أهمية حقوق الإنسان.

دراسة ساري (٢٠٠٤)، بعنوان: "التنشئة، وحقوق الإنسان: كتب اللغة الانجليزية في مرحلة التعليم الأساسي في الأردن نموذجاً"، وهدفت إلى التعرف على طبيعة التنشئة الاجتماعية في إحدى أهم مؤسسات التنشئة الرسمية في المجتمع الأردني، وهي المؤسسة التربوية. وتوصلت الدراسة إلى الغياب الواضح لمفاهيم حقوق الانسان في هذه الكتب. وأن ما تقدمه هذه المناهج من معارف ومعلومات وقيم، تجد رضاً، وإجماعاً، وقبولاً، لدى التلاميذ من جهة، ويحظى بمصداقية عالية عندهم من جهة أخرى.

دراسة الحريري (٢٠٠٦)، بعنوان: "دور ثقافة حقوق الإنسان في التحول الديمقراطي والتنمية المستدامة في المنطقة العربية"، وتوصلت الدراسة إلى أن ثقافة حقوق الإنسان ما زالت وليدة، ولم تصل في المنطقة العربية- على الرغم من أهميتها وتأثيرها في التحول الديمقراطي والتنمية المستدامة إلى الحد المأمول مع الإشارة إلى أن هذه الجهود لها بصمات واضحة في هذا المجال، كما أن هذه الطاقات لا بُد أن تشارك معها طاقات الأنظمة السياسية العربية؛ لتصبح جهود الطرفين مثمرة في تحقيق بيئة، تصلح لنشر ثقافة حقوق الإنسان. كما أن المناهج الدراسية في عموم المنطقة العربية تفتقر إلى مادة دراسية، للتعريف بحقوق الإنسان بصورة مبسطة، ومقنعة، تتناغم مع إدراك الطلبة ابتداءً من المرحلة الابتدائية وانتهاءً بالمرحلة الجامعية.



دراسة نوفل (٢٠٠٧)، بعنوان: "تدريس حقوق الإنسان في الجامعات، والمجتمع الأردني"، حيث قام الباحث بتحليل حقوق الإنسان في الأردن، وفلسفة تدريسها، وعرض واقع حقوق الإنسان من خلال الدستور، والميثاق الوطني، وبعض التشريعات المتعلقة بهذا الموضوع، وأظهرت النتائج أن تعليم حقوق الإنسان في الأردن، لم يصل إلى المستوى المطلوب في الجامعات، ومنظمات المجتمع المدني، وأن أحد الأسباب في ضعف ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع الأردني، يتمثل في الثقافة الوافدة على المجتمع، كما أن هناك نقصاً في ثقافة القائمين على تدريس هذه الثقافة.

### الدراسات الأجنبية

دراسة Brian (٢٠٠٢)، بعنوان: "المنظمات غير الحكومية، واللامبالاة كقضية حقوق إنسان: حالة نيجيريا". وهدفت إلى التعرف على دور الوكالات غير الحكومية في الترويج لاحترام حقوق الإنسان، وتوثيق جهود المنظمات غير الحكومية في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨ للرد على اللامبالاة الحكومية تجاه انتهاكات حقوق الإنسان في نيجيريا، وحاولت هذه المنظمات التأثير على الولايات المتحدة الأمريكية والحكومات الغربية الأخرى، لفرض مقاطعة على منتجات النفط النيجيرية، مُعتقدة أن المقاطعة، ستفرض على النظام العسكري النيجيري احترام حقوق الإنسان، إلا أن جهودها فشلت في التأثير، بسبب المصالح الاقتصادية لشركات النفط متعددة الجنسيات، إضافة إلى أن هذه المنظمات كانت غير قادرة على توليد ردود فعل الشارع، من أجل الضغط على صانع القرار الغربي، للتغيير في سياستهم تجاه نيجيريا.

دراسة جودمان وديرك (Goodman & Derek, 2003)، بعنوان: "قياس تأثير معاهدات حقوق الإنسان"، وهدفت إلى التعرف على أثر معاهدات حقوق الإنسان على تحسين أوضاع حقوق الإنسان واقعياً. وتوصلت الدراسة إلى أن ندرة المعلومات من معوقات الدراسات العلمية، لأن المعلومات السيئة أسوأ من نُدرتها، وأن إقرار المعاهدات صاحبت إنتهاكات حقوق الإنسان، حيث تستمر الدول بإساءات كثيرة ضد الإنسان، حتى بعد التصديق على تلك المعاهدات.

دراسة (Cenap, 2004)، بعنوان: "دور المنظمات غير الحكومية في عملية خلق المعيار في حقل حقوق الإنسان"، وهدفت إلى تقييم دور تأثير منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية في عملية خلق معاييرها، إضافة إلى معرفة دور هذه المنظمات (NGOs) في ظهور معاهدات حقوق الإنسان الدولية، والتعرف إلى أسباب قلق الدول بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. وأظهرت النتائج إلى أن الدور، والتأثير الكبيرين لظاهرة حقوق الإنسان في السياسة العالمية المعاصرة جديد نسبياً، كما أن قضية حقوق الإنسان لا تتوقف على السياسيين، والمجموعات الدينية، واتحادات العمال، بل أصبحت تخص المنظمات غير الحكومية، وأي شخص آخر، إذا ما أريد العمل على إيجاد ضمان دولي، يخص حماية حقوق الإنسان.

دراسة (Tsutsui & Minwotipka, 2004)، بعنوان: "المجتمع المدني العالمي، وحركة حقوق الإنسان الدولية: مشاركة المواطنين في منظمات حقوق الإنسان الدولية غير

الحكومية"، وهدفت إلى التعرف على أنماط مشاركة المواطن في حركة حقوق الإنسان العالمية، من خلال عضويتهم في منظمات حقوق الإنسان الدولية غير الحكومية. وتوصلت النتائج إلى أن المتنبئين الأكثر قوة في عضوية هذه المنظمات، هم الذين تعمقوا في المجتمع المدني العالمي، وأن تأثير المنظمات الدولية ازداد مع مرور الوقت (١٩٧٨، ١٩٨٨، ١٩٩٨). بينما أصبحت المنظمات المحلية أقل أهمية، كما أن المنظمات غير الحكومية، هي المحرك الأهم في التوسع في حركة حقوق الإنسان العالمي في عصر الحرب العالمية الثانية، كمنظمة العفو الدولية، ومنظمة الدفاع عن حقوق الإنسان، لدورهما الكبير في الترويج لحقوق الإنسان الدولية.

### عرض مضمون الدراسات السابقة

تبين من خلال عرض الدراسات السابقة، أنها تناولت موضوعات تخص تصورات الطلبة، لممارسة مواد الإعلان العالمي لحقوق الانسان في المجتمع الأردني، ومضمون حقوق الإنسان في الأحزاب السياسية، إضافة إلى دور بعض المنظمات غير الحكومية في تعزيز حقوق الانسان في بلدان مختلفة، وكيفية تطور هذه المنظمات وانتشارها على مستوى العالم. لذلك انفردت الدراسة الحالية، لتعالج موضوعات مختلفة، تمثلت في قياس ممارسة حقوق الانسان في مؤسسات التعليم العالي الأردني، ومدى إسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان، إضافة الى قياس العلاقة بين ممارسة حقوق الانسان في مؤسسات التعليم العالي، وإسهامها في نشر ثقافة حقوق الانسان.

### الإجراءات والطريقة

#### منهجية الدراسة

تم استخدام منهج الدراسات الوصفية الارتباطية؛ لتحقيق أهداف الدراسة، حيث استخدمت معاملات الارتباط، إضافة إلى الأوساط الحسائية، والاختبارات الإحصائية المناسبة، حسب طبيعة كل سؤال.

#### مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة مؤسسات التعليم العالي الأردنية الحكومية، البالغ عددهم (١٣٨٨٤٦) طالباً وطالبة تقريباً، والموزعون على (١٠) جامعات حكومية، شكلت الإناث ما نسبته (٥٠,٦) (المركز الوطني لحقوق الانسان، ٢٠٠٧، ص٥٢)، وتم استخدام عينة طبقية عشوائية متعددة المراحل من جامعات ثلاث، باستخدام العينة الطبقية العشوائية، وبلغت عينة الدراسة (٥٣٧) طالباً وطالبة من الطلبة المتواجدين في مباني الكليات كل حسب تخصصه.

### أداة الدراسة

قام الباحثان بتطوير أداة الدراسة، المكونة من جزئين، أحدهما يتكون من (٣٢) فقرة، تقيس درجة إسهام الجامعات الأردنية في نشر ثقافة حقوق الإنسان، والآخر يتكون من (١٧) فقرة، تقيس ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، وكانت الإجابات عن فقرات الأداة، تتدرج على حسب تدرج ليكرت الخماسي.

### صدق الأداة وثباتها

وللتأكد من صدق الأداة، تم توزيعها على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في العلوم السياسية، والقانون، والقياس والتقويم، واللغة العربية، ومن المتخصصين والباحثين في مجال حقوق الإنسان وعددهم (٧)\*، حيث طُلب اليهم إبداء الرأي حول أهمية كل فقرة، وسلامة الصياغة اللغوية، ومناسبة الفقرات لعينة الدراسة، وتم الأخذ بملاحظاتهم من حذف، أو تعديل، أو إضافة.

وللتأكد من حساب ثبات الأداة، تم توزيع الأداة بصورتها النهائية على عينة استطلاعية مكونة من (٦٤) طالباً وطالبة من خارج عينة الدراسة، وتم حساب الثبات بطريقة كرونباخ ألفا، حيث بلغت قيمته للجزء الأول (٠,٨٨٦)، في حين بلغت قيمته للجزء الثاني (٠,٩٠٢)، وتبين أن دلالات الصدق، والثبات المتوافرة كافية لأغراض هذه الدراسة، وتحديدًا في دراسات العلوم الاجتماعية (عودة، ٢٠٠٠، ص ٣٣٦).

### الإجراءات

بعد تطوير أداة الدراسة بصورتها النهائية، تمت الإستعانة بمجموعة من المساعدين لتوزيعها، بعد إعطائهم الفكرة الواضحة عن أهداف الدراسة وطبيعتها، وتم توزيع الإستبانة على الطلبة في الجامعات الثلاث، بطريقة اختيار جامعة من كل إقليم، حسب العينة العشوائية. وأخيراً تم توزيع الإستبانة على الطلبة الذين يتواجدون في مباني الكليات.

\* ١- الدكتور قيس الشرايري، دكتوراة قانون، أستاذ مشارك، جامعة عمان العربية، كلية القانون. ٢- الدكتور محمد هلال، دكتوراة قانون، أستاذ مساعد، جامعة الحسين، ٣- الدكتور أكرم كريشان، رئيس مركز معان العالمي للدراسات والأبحاث وحقوق الإنسان. ٤- الأستاذ الدكتور حسن البكور، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الحسين. ٥- الدكتور محمود القرعان، دكتوراة في القياس والتقويم، جامعة الحسين. ٦- الدكتور حسن العايد، أستاذ مساعد، علوم سياسية، ٧- الدكتور وليد العويمر، أستاذ مساعد، علوم سياسية، جامعة الحسين.

### المعالجة الإحصائية

تم إدخال البيانات إلى ذاكرة الحاسب الآلي باستخدام الرزم الإحصائية (SPSS)، وتم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، إضافة إلى استخدام اختبار تحليل الإنحدار، ومعاملات الارتباط ومعادلتَي (Z و V)، لمعرفة الفروق بين معاملات الارتباط.

### تصحيح الأداة

للإجابة عن أسئلة الدراسة، إعتد الباحثان مقياس (ليكرت الخماسي) لقياس استجابات أفراد عينة الدراسة، ويبين الجدول رقم (١) مقياس درجة الإسهام والممارسة.

جدول (١): مدى درجة المساهمة والممارسة حسب المتوسطات الحسابية.

الحدود	مدى درجة الإسهام، والممارسة
١ - ١.٥	تسهم، وتمارس بدرجة قليلة جدا
١.٥ - أقل من ٢.٥	تسهم، وتمارس بدرجة قليلة
٢.٥ - أقل من ٣.٥	تسهم، وتمارس بدرجة متوسطة
٣.٥ - أقل من ٤.٥	تسهم، وتمارس بدرجة كبيرا
٤.٥ - ٥	تسهم، وتمارس بدرجة كبيرة جدا

### نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: للإجابة عن السؤال الأول، المتعلق بمعرفة مدى ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، فقد تم إيجاد الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات الإستبانة المتعلقة بمقياس ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، كما هو مبين في الجدول رقم (٢).

جدول (٢): مقياس ممارسة حقوق الانسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية.

رقم الفقرة	مضمون الفقرة	رتبة الفقرة	درجة الممارسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١٣	عندي الفرصة أن أتعرف على الثقافات والأديان وأنماط الحياة الأخرى	١	كبيرة	٣.٨٥٢	١.١١٠
٢	لا يتعرض أعضاء مجتمع الجامعة للتمييز، بسبب اختيار نمط حياتهم (لبس، ومسكن، ومعيشة)	٢	متوسطة	٣.٤٤٦	١.١٢٦

... تابع جدول رقم (٢)

رقم الفقرة	مضمون الفقرة	رتبة الفقرة	درجة الممارسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	جامعتي هي المكان الذي أشعر فيه بالامن والطمأنينة	٣	متوسطة	٣.٢١٠	١.٠٩٠
١٤	الموظفون في الجامعة، يمتلكون مستوى معيشياً مناسباً لهم ولعائلاتهم	٤	متوسطة	٣.١٤١	٠.٩٨٢
٤	أمتك الحرية في الجامعة للتعبير عن أفكاره ومعتقداته (ثقافية، ودينية، وسياسية) دون خوف من التمييز	٥	متوسطة	٣.١٢٨	١.١٦٠
٩	المتهم في الجامعة برئ حتى تثبت ادانته	٦	متوسطة	٣.١٠٢	١.١٨٠
١٢	يشجع أعضاء جامعتي بعضهم بعضاً، للتعرف على المشاكل العالمية (فقر، وبيئة، وعدالة، وسلام)	٧	متوسطة	٣.٠٤٤	١.٢٨٢
١٥	الحرية الشخصية مصونة في الجامعة	٨	متوسطة	٢.٨٦٠	١.٤٧٦
١٦	يتعاون أعضاء مجتمع الجامعة، من أجل حماية أمن ورفاه المجتمع الجامعي بأكمله	٩	متوسطة	٢.٧٨٠	١.٣٠٠
٨	تحل المشاكل، والخلافات في الجامعة بطرق سلمية	١٠	متوسطة	٢.٦٨١	١.٢٥٠
١٠	يوجد في الجامعة صناديق شكاوى (أو مكاتب شكاوى)، للتبليغ عن إساءات مخالفة لمبادئ حقوق الانسان	١١	متوسطة	٢.٥٧٩	١.٤٥١
١١	يشارك أعضاء جامعتي من خلال مظاهرات سلمية، أو تعميم منشورات دون خوف أو قلق	١٢	قليلة	٢.٤٢٦	١.٢٦٤
١٧	أثق بجامعتي لدرجة أنه لايمكن لأحد أن يسلب حقي	١٣	قليلة	٢.٤٠٧	١.٢٢٦
٧	تقدم المساعدة، والتعليم في الجامعة للأشخاص الذين انتهكوا حقوق الآخرين	١٤	قليلة	٢.٣٧٨	١.٢٥٥
٣	توفر جامعتي فرصاً متساوية في الحصول على (منح، وقروض، وابتعاث)	١٥	قليلة	٢.٣٥٥	١.١١٢

... تابع جدول رقم (٢)

رقم الفقرة	مضمون الفقرة	رتبة الفقرة	درجة الممارسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٥	مناخ جامعتي ديموقراطي، بحيث يشارك الطلبة والموظفون في اتخاذ القرارات التي تؤثر فيهم	١٦	قليلة	٢.٣٠٥	١.٠٦١
٦	يتم التعامل مع جميع أعضاء مجتمع جامعتي بنفس المعاملة، اذا خالفوا القانون	١٧	قليلة	١.٧٩٧	٠.٨٢٥
الكلية	ممارسة حقوق الإنسان		متوسطة	٢.٧٩٤	٠.٧٠٤

ن = ٥٣٧

يتبين من الجدول أعلاه، أن الوسط الحسابي لممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية بلغ (٢,٧٩٤)، وانحراف معياري (٠,٧٠٤)، وبالرجوع إلى الجدول رقم (١) يتبين أن درجة ممارسة حقوق الإنسان في هذه المؤسسات، كانت متوسطة، وقد كانت أعلى المؤشرات التي تدل على ممارسة حقوق الإنسان هي الفقرة (١٣)، حيث كان وسطها الحسابي (٣,٨٥٢)، وانحراف معياري (١,١١٠)، بمعنى أن الطلبة لديهم الفرصة الكافية للتعرف على الثقافات والأديان وأنماط الحياة المختلفة بدرجة كبيرة. وقد تُفسر النتيجة السابقة في انخراط الطلبة الجامعيين مع بعضهم في بيئة الجامعة، بصرف النظر عن ثقافتهم، وأديانهم وأنماط حياتهم، وهذا يعني قدرة بيئة الجامعة على احتواء الاختلافات الموجودة بين الطلبة. كما يتبين من الجدول أن الفقرات (٢، ١، ١٤، ٤) على الترتيب كانت أبرز مظاهر ممارسة حقوق الإنسان بعد الفقرة (١٣)، وجاءت جميعها بدرجة متوسطة، وهذه الفقرات هي: لا يتعرض أعضاء مجتمع الجامعة للتمييز، بسبب اختيار نمط حياتهم بوسط حسابي (٣,٤٤٦)، وانحراف معياري (١,١٢٦)، وجامعتي هي المكان الذي أشعر فيه بالأمن، والطمأنينة بوسط حسابي (٣,٢١٠)، وانحراف معياري (١,٠٩٠)، ويمتلك الموظفون في الجامعة مستوى معيشياً مناسباً لهم ولعائلاتهم بوسط حسابي (٣,١٤١)، وانحراف معياري (٠,٩٨٢)، وأمتلاك الحرية في الجامعة للتعبير عن أفكارهم، ومعتقداتهم الثقافية، والدينية، والسياسية دون خوف من التمييز، وبوسط حسابي (٣,١٢٨)، وانحراف معياري (١,١٦٠).

كما تبين أن أقل الفقرات ممارسة هي: التعامل مع الطلبة بالتساوي إذا خالفوا القانون، يليها درجة مناخ الديموقراطية، ومشاركة الطلبة، والموظفين في اتخاذ القرارات التي تهمهم، وأخيراً توفير الفرص، للحصول على منح وقروض، وابتعاث، حيث جاءت بدرجة قليلة.

ثانياً: للإجابة عن السؤال الثاني المتعلق بمعرفة مدى إسهام مؤسسات التعليم العالي الأردنية في نشر ثقافة حقوق الانسان، تم إيجاد الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات

الإستبانة المتعلقة بمقياس الإسهام في نشر ثقافة حقوق الإنسان، كما هو موضح في الجدول رقم (٣).

جدول (٣): إسهام مؤسسات التعليم العالي الأردنية في نشر ثقافة حقوق الانسان.

رقم الفقرة	مضمون الفقرة	رتبة الفقرة	درجة الممارسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٣٠	أسهمت جامعتي بمعرفتي حول ثقافة المواطنة الصالحة	١	متوسطة	٣.٣٠٧	١.٥٢٦
٣١	عملت جامعتي على تكريس الحرية في التعبير عن الراي، واحترام الراي الآخر	٢	متوسطة	٣.١٩١	١.٤٧٦
٣٢	أسهمت جامعتي بمعرفتي حول كيفية الانفتاح على الاخر	٣	متوسطة	٣.١٢٤	١.٥٣٤
١٦	أسهمت جامعتي بمعرفتي بقانون الاحزاب السياسية الاردني	٤	متوسطة	٢.٥٤٧	١.٣٥٩
٣	أسهمت جامعتي بمعرفتي حول أهمية المشاركة السياسية	٥	متوسطة	٢.٥٠٤	١.٤١١
٢٢	أسهمت جامعتي بمعرفتي بحقوق الاقليات	٦	قليلة	٢.٤٩١	١.٤٦٨
٢٦	أسهمت جامعتي بمعرفتي في مهارات الاتصال، والتواصل من أجل العيش مع الاخرين	٧	قليلة	٢.٤٨٧	١.٥٦١
٢٥	أسهمت جامعتي بمعرفتي بمقاومة التمييز العنصري	٨	قليلة	٢.٤٨٢	١.٤٠٣
٢	أسهمت جامعتي بمعرفتي بقانون العمل، والعمال الاردني	٩	قليلة	٢.٣٧١	١.٣٨٨
١٧	أسهمت جامعتي بمعرفتي بقانون الضمان الاجتماعي الاردني	١٠	قليلة	٢.٤٥٦	١.٣٨٧
٦	أسهمت جامعتي بمعرفتي حول حق الاجتماع، والتنظيم	١١	قليلة	٢.٤٣٠	١.٣٤٦
٤	أسهمت جامعتي بمعرفتي حول كيفية صون الكرامة والدفاع عنها	١٢	قليلة	٢.٤٢٨	١.٤١٦
١٨	أسهمت جامعتي بمعرفتي بالحق في التنمية	١٣	قليلة	٢.٤٢٤	١.٣٣٤

... تابع جدول رقم (٣)

رقم الفقرة	مضمون الفقرة	رتبة الفقرة	درجة الممارسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٨	أسهمت جامعتي بمعرفتي بمؤسسات حماية حقوق الانسان في الاردن	١٤	قليلة	٢.٤٢٤	١.٣٨٩
٢٤	أسهمت جامعتي بمعرفتي بحق الشعوب في تقرير مصيرها	١٥	قليلة	٢.٤١٥	١.٤٠٩
١	عملت جامعتي على تنمية شخصيتي تنمية شاملة	١٦	قليلة	٢.٣٨١	١.٣٨٢
١٤	أسهمت جامعتي بمعرفتي بحقوقتي وواجباتي	١٧	قليلة	٢.٣٨١	١.٣٣٦
٧	أسهمت جامعتي بمعرفتي حول كيفية اللجوء للقضاء من اجل حماية حقوق الإنسان	١٨	قليلة	٢.٣٧٩	١.٣٤٦
٥	أسهمت جامعتي بمعرفتي بقانون الاجتماعات العامة	١٩	قليلة	٢.٣٧٦	١.٣٥٠
١٥	أسهمت جامعتي بمعرفتي ان كل شخص متهم برئ حتى تثبت ادانته	٢٠	قليلة	٢.٣٥٩	١.٣٨٧
٢٨	أسهمت جامعتي بايماني بوحدة البشر في اطار التنوع، والاختلاف	٢١	قليلة	٢.٣٤٢	١.٤٧٠
١١	تسهم جامعتي بربط مبادئ حقوق الانسان بالحياة اليومية	٢٢	قليلة	٢.٣٣٧	١.٣٣٢
١٢	أسهمت جامعتي بمعرفتي حول نبذ العنف، واشكال التمييز	٢٣	قليلة	٢.٣٣٣	١.٣٥٣
٢١	أسهمت جامعتي بمعرفتي باهمية المعاقين ودورهم في المجتمع	٢٤	قليلة	٢.٣٠١	١.٣٦٥
٢٩	أسهمت جامعتي بمعرفتي بقانون التعليم العالي الاردني	٢٥	قليلة	٢.٢٩٩	١.٤٢٣
١٩	أسهمت جامعتي بمعرفتي باهمية مشاركة المرأة في التنمية	٢٦	قليلة	٢.٢٩٨	١.٣١١
٩	أسهمت جامعتي بمعرفتي حول اختصاصات المحاكم المختلفة	٢٧	قليلة	٢.٢٧٠	١.٣٢٢
٢٧	أسهمت جامعتي بمعرفتي باهمية البيئة النظيفة والصحية	٢٨	قليلة	٢.٢٥١	١.٤١٣



... تابع جدول رقم (٣)

رقم الفقرة	مضمون الفقرة	رتبة الفقرة	درجة الممارسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٢٠	أسهمت جامعتي بمعرفتي بأهمية الطفل وسلامته	٢٩	قليلة	٢.٢٣٨	١.٢٤٤
٢٣	أسهمت جامعتي بمعرفتي بالمؤسسات الدولية لحقوق الإنسان	٣٠	قليلة	٢.٢٠٤	١.٤٤٩
١٣	أسهمت جامعتي بمعرفتي حول مكافحة الفقر والبطالة	٣١	قليلة	٢.١٩٧	١.٣٤٨
١٠	تسهم جامعتي بإرشاد المتضررين من انتهاكات حقوق الإنسان	٣٢	قليلة	٢.١٢٤	١.٢٠٠
الكلية	مدى إسهام مؤسسات التعليم العالي الأردنية في نشر ثقافة حقوق الإنسان		قليلة	٢.٤٤٥	,٦٤٦

ن = ٥٣٧

يتضح من الجدول أعلاه أن مدى إسهام مؤسسات التعليم العالي الأردنية في نشر ثقافة حقوق الإنسان، كانت قليلة حسب مقياس الإسهام في الجدول رقم (١)، حيث بلغ الوسط الحسابي لها (٢,٤٤٥)، وانحراف معياري (٠,٦٤٦)، وأن الفقرات ذوات الأرقام (٣٠، ٣١، ٣٢، ١٦، ٣) على الترتيب كانت أبرز مظاهر الإسهام في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وهذه الفقرات هي الإسهام في معرفة الطلبة حول ثقافة المواطنة الصالحة بوسط حسابي (٣,٣٠٧)، وانحراف معياري (١,٥٢٦)، وإسهام الجامعة في تكريس الحرية في التعبير عن الرأي والرأي الآخر بوسط حسابي (٣,١٩١)، وانحراف معياري (١,٤٧٦)، وإسهام الجامعة بمعرفة الطلبة حول كيفية الإنفتاح على الآخر بوسط حسابي (٣,١٢٤)، وانحراف معياري (١,٥٣٤)، ومن ثم إسهام الجامعة بمعرفة الطلبة بقانون الأحزاب السياسية الأردني بوسط حسابي (٢,٥٤٧)، وانحراف معياري (١,٣٥٩)، وأخيراً الإسهام في معرفة الطلبة حول المشاركة السياسية بوسط حسابي (٢,٥٠٤)، وانحراف معياري (١,٤١١). وتفسر النتيجة السابقة في تضمين موضوع حقوق الإنسان في مساق التربية الوطنية الذي اعتمده وزارة التعليم العالي، والبحث العلمي الأردنية لجميع طلبة الجامعات الأردنية، الذي يهدف إلى تعريف الطالب ببعض المصطلحات كالوطن، والوطنية، والتربية الوطنية، وتعريفه بالنظام السياسي الأردني، وتطور الحياة السياسية الأردنية، والمؤسسات الوطنية الأردنية، سواء كانت إقتصادية، أم إجتماعية، أم سياسية، ودور القيادة في رفع مكانة الأردن على مختلف الصعد.

كما يتبين من الجدول أعلاه، أن مؤسسات التعليم العالي، تسهم في نشر الفقرات المتبقية بدرجة قليلة، وتتفق النتيجة الحالية في بعض جوانبها مع نتائج دراسة نوفل (٢٠٠٧).

ثالثاً: للإجابة عن السؤال الثالث، والمتعلق بمعرفة قدرة ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي في التنبؤ بإسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان، تم استخدام اختبار تحليل الانحدار، كما هو مبين في الجداول ذوات الأرقام (٤أ، ٤ب، ٤ج).  
جدول (٤أ): ملخص تحليل الانحدار.

ر	مربع ر	مربع ر المعدلة	الخطا المعياري في التقدير
٩٠٣	٨١٥	٨١٤	٨٠٨

المتنبئ أ: ممارسة حقوق الانسان

جدول (٤ب): تحليل تباين الانحدار ب.

مستوى الدلالة	ف	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	الانحدار
>٠٠١	٢٣٥٤.٤٢٩	١٨٦٨٣٩.٢٠٠	١	١٨٦٨٣٩.٢٠٠	الانحدار
		٧٩.٣٥٦	٥٣٥	٤٢٤٥٥.٧٢٠	الخطا
			٥٣٦	٢٢٩٢٩٤.٩٢٠	الكلي

أ: المتنبئ - ممارسة حقوق الانسان

ب: المتنبئ به - المساهمة في نشر ثقافة حقوق الانسان

جدول (٤ج): نتيجة تحليل الانحدار (أ).

مستوى الدلالة	ت	معاملات غير المعيارية		(الثابت)
		الخطا المعياري	قيمة معامل الانحدار	
٠٠٨	٢,٦٥٠	١,٥٧٥	٤,١٧٣	
>٠٠١	٤٨.٥٢٢	٠,٣٢	١.٥٦٠	ممارسة حقوق الانسان

المتنبئ به: الإسهام في نشر ثقافة حقوق الانسان.

يتبين من الجدول رقم (٤ أ) أن معامل الارتباط الثنائي بين ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية وإسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان بلغ (٠,٩٠٣). ما يدل على أن العلاقة بين ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، وإسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان كانت موجبة، بمعنى أن زيادة ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، تزداد بزيادة قدرتها على الإسهام في نشر ثقافة حقوق الإنسان. هذا وقد تم حساب قيمة مربع معامل الارتباط والبالغة (٠,٨١٥)، وهي نسبة التباين المفسر، بمعنى أن (٨١,٥%) من الإسهام في نشر ثقافة حقوق الإنسان، تُفسر من خلال ممارسة هذه الحقوق، وهذا يدل أيضاً على قدرة متغير ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي على التنبؤ

بقدرتها على الإسهام في نشر ثقافة حقوق الإنسان، كما بينت دلالة هذه القيمة المبينة في جدول (٤ب) تحليل إنحدار التباين من خلال إختبار (ف)، الذي بين أن مقدرة متغير الممارسة في التنبؤ بالقدرة على نشر ثقافة حقوق الإنسان مقبولة إحصائياً، حيث كانت قيمة (ف) المحسوبة (٢٣٥٤،٤٢٩)، وهي ذات دلالة إحصائية ( $\alpha = 0.001$ )، كما تم حساب قيمة الثابت وقيمة (ب) في الجدول رقم (٤ج) اللتين تدلان على شكل معادلة التنبؤ كما يلي:

ممارسة حقوق الانسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية =  $1,060 + 4,173x$  إسهام مؤسسات التعليم العالي في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

رابعاً: للإجابة عن السؤال الرابع المتعلق بمعرفة العلاقة بين ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية وإسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان حسب الجنس، والتخصص، ومستوى التحصيل، فقد تم استخدام معاملات الارتباط كما يلي:

أ. لمعرفة العلاقة بين ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي وإسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان حسب متغير الجنس، فقد تم حساب معاملات ارتباط كما هو مبين في الجدول رقم (١٥).

جدول (١٥): العلاقة بين الممارسة والإسهام حسب متغير الجنس.

الإسهام في نشر ثقافة حقوق الانسان	الجنس	ممارسة حقوق الانسان
٩٠٥ (**)	الذكور	ممارسة حقوق الانسان
١.٤٩٩		
> ,٠٠١		
٢٦٥		
٩٠١ (**)	الاناث	ممارسة حقوق الانسان
١.٤٧٢		
> ,٠٠١		
٢٧٢		

\*\* دال احصائيا عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠١

يتبين من الجدول أعلاه، أنه توجد علاقة ارتباطية طردية دالة إحصائياً بين ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، وإسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان، حيث بلغت قيمة معاملات الارتباط لكل من الذكور والاناث (٠,٩٠٥ , ٠,٩٠١) على التوالي، بمعنى أنه كلما زادت ممارسة حقوق الإنسان في هذه المؤسسات، يزداد إسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

ولمعرفة الفروق بين معاملات الارتباط، فقد تم تطبيق الإحصائي  $Z$  حسب المعادلة ( Stanley & Shirley, 1991. Pp 266-267 )

$$Z = \frac{Zr_1 - Zr_2}{\sqrt{1/n_1 - 3 + 1/n_2 - 3}}$$

تبين من خلال المعادلة السابقة أن قيمة (ز) بلغت (٠,٣١١) وهي أقل من (١,٩٦)، بمعنى أنها غير دالة إحصائياً، أي أن العلاقة بين ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، وإسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان، لا تختلف باختلاف مستويات متغير الجنس.

ب لمعرفة العلاقة بين ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، وإسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان لمتغير المستوى التحصيلي، فقد تم حساب معامل الارتباط كما في الجدول (٥ب).

جدول (٥ب): العلاقة بين الممارسة والإسهام حسب متغير مستوى التحصيل.

المساهمة في نشر ثقافة حقوق الانسان	التقدير	
معامل ارتباط بيرسون	مقبول	
قيمة ز		
مستوى الدلالة		
العدد		
معامل ارتباط بيرسون	جيد	
قيمة ز		
مستوى الدلالة		
العدد		
معامل ارتباط بيرسون	جيد جدا	
قيمة ز		
مستوى الدلالة		
العدد		
معامل ارتباط بيرسون	ممتاز	
قيمة ز		
مستوى الدلالة		
العدد		

\*\* دال احصائيا عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠١

يتضح من الجدول أعلاه، أنه توجد علاقة ارتباطية طردية دالة إحصائياً بين ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، وإسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان حسب متغير المستوى التحصيلي (مقبول، جيد، جيد جداً، وممتاز)، حيث بلغت قيم معاملات الارتباط (٠,٨٩٣, ٠,٨٩٧, ٠,٨٥٦, ٠,٩٢٧) على التوالي.

ولمعرفة الفروق بين معاملات الارتباط، فقد تم تطبيق الإحصائي  $V$  حسب المعادلة التالية (William, 1981, Pp 464 – 467):

$$V = \sum (nj - 3)(Zj - U)^2$$

حيث أن

$$U = \sum_j (nj - 3)Zj / \sum_j (nj - 3)$$

يتبين من خلال المعادلتين السابقتين، أن قيمة  $V$  بلغت (٥,٥٨٧)، وأن قيمة  $\chi^2$  عند درجة حرية = ٣ ومستوى دلالة = ٠,٠٥ = ٧,٨١٥. وبما أن قيمة  $V$  المحسوبة أقل من قيمة  $\chi^2$  الجدولية. فهذا يعني أنها غير دالة إحصائياً، بمعنى أن العلاقة بين ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، وإسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان، لا تختلف باختلاف مستويات متغير المستوى التحصيلي.

ج. ولمعرفة العلاقة بين ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، وإسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان، حسب متغير التخصص الأكاديمي، تم حساب معاملات الارتباط كما في الجدول (ج٥).

جدول (ج٥): العلاقة بين الممارسة و المساهمة حسب متغير التخصص.

الإسهام في نشر ثقافة حقوق الانسان	الكلية	ممارسة حقوق الانسان
٩٢١ (**)	معامل ارتباط بيرسون	علوم واقتصاد
١.٥٨٩	قيمة ز	
> ,٠٠١	مستوى الدلالة	
١٥٩	العدد	
٨٧٨ (**)	معامل ارتباط بيرسون	سياسة وقانون
١.٣٧٦	قيمة ز	
> ,٠٠١	مستوى الدلالة	
١١٧	العدد	

... تابع جدول رقم (٥ج)

الإسهام في نشر ثقافة حقوق الانسان	الكلية
٨٧٣, (**)	معامل ارتباط بيرسون
١.٣٥٤	قيمة Z
> ,٠٠١	مستوى الدلالة
٢٦١	العدد

\*\* دال احصائيا عند مستوى دلالة الفا = ٠,٠١

يتبين من الجدول أعلاه أنه توجد علاقة ارتباطية طردية دالة إحصائياً، بين ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، وإسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان لمستويات متغير التخصص الأكاديمي (علوم واقتصاد، وسياسة وقانون، وتربية وآداب)، حيث بلغت قيمة معاملات الارتباط (٠,٩٢١، ٠,٨٧٨، ٠,٨٧٣) على التوالي.

ولمعرفة الفروق بين معاملات الارتباط، تم استخدام الإحصائي V كما في المعادلة السابقة، حيث تبين أن قيمة V بلغت ٥,٧٦٥، وأن قيمة ك<sup>٢</sup> عند درجة حرية = ٢ ومستوى دلالة ٠,٠٥ = ٥,٩٩١. وبما أن قيمة V المحسوبة أقل من قيمة ك<sup>٢</sup> الجدولية، فهذا يعني أنها غير دالة إحصائياً، بمعنى أن العلاقة بين ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، وإسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان لا تختلف باختلاف مستويات متغير التخصص.

ومن الملاحظ أن العلاقة بين ممارسة حقوق الإنسان، في مؤسسات التعليم العالي، وإسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان، كانت علاقة طردية قوية، ولا تختلف باختلاف أي من متغيرات الجنس، والمستوى التحصيلي، والتخصص، وهذا يقودنا إلى مسؤولية الجامعة في تقديم دور تنويري، يتمثل في تفكيك الثقافة التقليدية، وبت ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان، بهدف ترجمة هذه الحقوق إلى واقع فعلي. وهذا ما أكدته المنوفي والمري (٢٠٠٧، ص ٢٧٩)، بقولهما إن الجامعة يمكن أن تؤدي دوراً مزدوجاً، فهي من ناحية، مكان لتدريس حقوق الإنسان، ومن ناحية أخرى مركز إشعاع وتنوير لهذه الحقوق، وبهذين الدورين تُصبح الجامعة ساحة لثقافة حقوق الإنسان وعياً وممارسة، فإذا شعر الطلبة بأن حقوقهم داخل الجامعة مصنونة، فإنهم يؤمنون بها ويستحضرونها في سلوكياتهم، وإذا لم تكن هذه الحقوق ممارسة بها، فإنها تبقى جوفاء. هذا إضافة إلى أن القائمين على تدريس هذه الموضوعات، يحتاجون إلى تأهيل وتدريب، من أجل معرفتها وتعليمها، فإذا كانت حقوقهم مهدورة أصلاً، يبقى تعليمهم لها ونشرهم لثقافتها ناقصة، حيث يسودها الخلل، وعدم الإقتناع بجودها.

### الخاتمة

- إن درجة ممارسة حقوق الإنسان في هذه المؤسسات كان متوسطاً، وكانت أعلى المؤشرات، تتمثل في أن الطلبة لديهم الفرصة الكافية، للتعرف على الثقافات، والأديان، وأنماط الحياة المختلفة بدرجة كبيرة.
- إن مدى إسهام مؤسسات التعليم العالي الأردنية في نشر ثقافة حقوق الإنسان كانت قليلة، وكانت أعلى المؤشرات، تتمثل في معرفة الطلبة حول ثقافة المواطنة الصالحة، وإسهام الجامعة في تكريس الحرية في التعبير عن الرأي والرأي الآخر، وإسهام الجامعة بمعرفة الطلبة حول كيفية الإنفتاح على الآخر، ومن ثم إسهام الجامعة بمعرفة الطلبة بقانون الأحزاب السياسية الأردني.
- العلاقة بين ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي، وإسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان كانت، علاقة ارتباطية طردية قوية، ولا تختلف باختلاف الجنس، والمستوى التحصيلي، والتخصص.

### التوصيات

- في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، يوصي الباحثان بما يأتي:
١. دعوة مدرسي مساق التربية الوطنية إلى ربط التشريعات الوطنية بالشرعة الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، إضافة إلى تضمين مساق آخر تحت مسمى حقوق الإنسان، ليكون مساقاً إجبارياً لجميع طلبة الجامعات، وإسناد هذه المساقات إلى المختصين.
  ٢. العمل على إيجاد برامج توعوية خاصة بحقوق الإنسان داخل الحرم الجامعي، وإشراك الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية من خلال الحضور والنقاش.
  ٣. التقيد بالقوانين والأنظمة، والإبتعاد عن الوساطة والمحسوبية، والإستثناءات في التعامل ما بين إدارة الجامعة، والمجتمع الجامعي من أعضاء هيئة تدريسية وموظفين وطلبة، إذا ما أريد تحقيق الثقة، والولاء للجامعة.

### المراجع العربية والأجنبية

- بدوي، منير. (٢٠٠٥). "دور الجامعة بين تحديات الواقع وفاق المستقبل: رؤية نظرية". ورقة مقدمة في المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية: التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل. جامعة القاهرة. ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥.
- بركات، نظام. (١٩٩٨). الأحزاب السياسية وحقوق الانسان. أبحاث مركز الدراسات الأردنية.

- جرار، صلاح. (٢٠٠٠). الثقافة والشباب في القرن الحادي والعشرين. منشورات وزارة الشباب والرياضة. عمان. الأردن.
- الحريري، جاسم. (٢٠٠٦). "دور ثقافة حقوق الانسان في التحول الديمقراطي والتنمية المستدامة في المنطقة العربية". شؤون عربية. ١٢٥. ٢٠٥-٢٢٦.
- حلمي، ساري. (٢٠٠٤). "التنشئة الاجتماعية وحقوق الانسان: كتب اللغة الانجليزية في مرحلة التعليم الاساسي في الأردن نموذجاً". مجلة العلوم التربوية-جامعة قطر. (٥). ١٠٣-١٤١.
- خضر، اسمى. (١٩٩٧). المواثيق الدولية لحقوق الانسان وانعكاساتها على التشريعات الأردنية. في الندوة الوطنية لحقوق الانسان (اربد: جامعة اليرموك ١٨-١٩ أيار ١٩٧٩).
- خليل، معن. (٢٠٠٦). مصادر العنف الطلابي والحياة الجامعية. جامعة نايف العربية للعلوم الامنية. منشور على الموقع: <http://www.nauss.edu.sa>
- رشدان، عبدالفتاح. (١٩٩٤). "حقوق الانسان في الوطن العربي: الحاضر والمستقبل". أبحاث اليرموك - سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية. ١٠ (٤). ١٥٩-١٩٤.
- السيد، محمود. (١٩٩٤). "واقع التربية على حقوق الانسان والديمقراطية في الوطن العربي على مستوى التعليم العالي والمعاهد المتخصصة وآفاقه". التعريب. (٧). ٧٧-٨٨.
- صويص، سليمان. (١٩٩٧). "التطور التاريخي لحقوق الانسان في الاردن". ١٩٩٦/١٩٤٦. الندوة الوطنية لحقوق الانسان. (اربد: جامعة اليرموك ١٨/١٩ ايار ١٩٩٧).
- عبيدات، احمد. (٢٠٠٦). "أوضاع حقوق الانسان في ظل التطورات الدولية الراهنة". مجلة الرسالة الاصدار الثاني. (٢). المركز الوطني لحقوق الانسان. على موقع: [www.nchr.org.jo](http://www.nchr.org.jo)
- العفيف، الباقر. وحسن، عصام الدين. (٢٠٠٧). "اعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الانسان". في الباقر العفيف. وعصام الدين حسن (محرران). الرهان على المعرفة: حول قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الانسان. القاهرة. مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان. القاهرة.
- العموش، بسام. (١٩٩٧). "الحقوق المدنية و السياسية للمواطن الاردني". في الندوة الوطنية لحقوق الانسان. (اربد: جامعة اليرموك ١٨ - ١٩ ايار ١٩٩٧).
- عودة، احمد. (٢٠٠٠). القياس والتقويم في العملية التدريسية. ط٢. دار الأمل. اربد. الأردن.



- الكتيبي، ابتسام. (٢٠٠٧). "واقع تدريس حقوق الانسان في الجامعات بدولة الامارات العربية المتحدة". في كمال المنوفي وعلي المري (محرران). دور الجامعات في تعزيز ثقافة حقوق الانسان في الدول العربية. جامعة القاهرة. برنامج الديمقراطية وحقوق الانسان. ١٥٩-١٧٨.
- المركز الوطني لحقوق الانسان. (٢٠٠٧). تقرير أوضاع حقوق الانسان في المملكة الأردنية الهاشمية من تاريخ ١-١-٢٠٠٦ لغاية ١٣-١٢-٢٠٠٦. عمان: المركز الوطني لحقوق الانسان. منشور على [www.nchr.org.jo](http://www.nchr.org.jo)
- مشاقبة، امين. ورياض، الصبح. (٢٠٠٣). "نمط ثقافة حقوق الانسان في المجتمع الاردني". دراسات / العلوم الانسانية والاجتماعية. ٣٠ (٣). ٤٨٩ – ٥١٤.
- المنوفي، كمال. والمري، علي. (٢٠٠٧). في المداخلات. في كمال المنوفي. وعلي المري. (محرران). دور الجامعات في تعزيز ثقافة حقوق الانسان. جامعة القاهرة. برنامج الديمقراطية وحقوق الانسان. القاهرة. ٢٧٨-٢٨٠.
- مهنا، امين. وخوالدة، محمد. (١٩٩٢). "تصورات طلبة جامعة اليرموك لممارسة مواد الاعلان العالمي لحقوق الانسان في المجتمع الأردني". اللقاء للبحوث والدراسات. ٢ (١). ٢٧٣ – ٣٠٥.
- نوفل، احمد. (٢٠٠٧). "تدريس حقوق الانسان في الجامعات والمجتمع الأردني". ورقة قدمت ضمن مشروع بحثي بعنوان العلاقة بين تدريس حقوق الانسان على المستوى الجامعي والحركة السياسية المطالبة بالديمقراطية في الوطن العربي. القاهرة. ٥-٦ أيار ٢٠٠٧. ٨-١٢.
- Brian, W. (2002). "Non-governmental organizations and indifference as a human rights issue: the case of the Nigerian oil embargo". JOURNAL OF HUMAN RIGHTS. 1. (2). 231-245.
- Cenap, C. (2004). "The role of Nongovernmental Organization (NGOs) in the norm creation process in the field of human rights". Turkish journal of international Relation. 3 (1). 100-122 .
- Goodman, R. & Derek, J. (2003). "Measuring the effects of human rights treaties". European Journal of International Law .14 (1). 171-183.
- Shirley, D. & Stanley, W. (1991). Statistics For Research. second edition. Awiley-Interscience publication. New York.

- Tsutsui, K. & Wotipka, Ch. (2004). "Global Civil Society and the international nongovernmental organization". Social Forces. the university of north Carolina .press. 83. (2). 587- 620.
- William, L. (1981). Statistics. Third edition. Holt. Rinehar and Winston. N.Y.